العراقية تنتظر اجتماع الغد لإعلان موقفها النهائي من الشراكة

جيفري لـ"علاوي"؛ لا تبتز المالكي لتمديده

شناشيل

داحس وغبراء العراقية ودولة القانون

■ عدنان حسين

الصراع الضروس بين القائمة العراقية وقائمة دولة القانون، الذي يبدو انه سيمتدّ به الأمد ليكون بعمر حرب داحس والغبراء، لا يكفي أن نصفه بأنه صراع ديكة، فصراع الديكة لا يتضرر فيه غير الديكين فيما المتفرجون عليهما يستمتعون بالمتابعة كما يستمتع جمهور كرة القدم بالمباريات، أما صراع العراقية -دولة القانون فان المتضرر فيه ٣٠ مليون نسمة.

لا يكاد يمر يوم واحد من دون تصريح أو تصريح مُضادّ من هذا القيادي أو ذاك المتحدث باسم العراقية أو دولة القانون.. ولا يشترط أن تكون هناك مناسبة لهذه التصريحات، فيكفى أن يسعل عضو في العراقية ليصرّح عضو في دولة القانون متسائلاً عن الغرض و الغاية، أو أن يعطس عضو في دولة القانون ليشكك عضو في العراقية عن الدوافع والنوايا! وفي كل الأحوال فان التصريحات والتصريحات المضادة بين هذين الديكين عادة ما تكون من العيار الثقيل، وتصل في كثير من الأحيان إلى مستوى التهديد (من جانب العراقية) بالانسحاب من الشراكة الحكومية أو مقاطعة القائمة الأخرى، أو بفض الشراكة الحكومية وتشكيل حكومة أغلبية (من جانب دولة القانون)، وفي النتيجة لا يصحو الناس في اليوم التالي على أي انسحاب أو قطىعة أو فض للشراكة، وإنما على تصريح جديد من النوع نفسه والعيار ذاته!

نعرف أن العراقية لن يهدأ لها بال حتى اليوم الأخير من عمر الحكومة الحالية إن لم يتول زعيمها السيد إياد علاوي رئاسة الحكومة بالدعوى المعروفة: الاستحقاق الانتخابي، فيما لا تقبل دولة القانون حتى بفكرة ألا يكون زعيمها السيد نوري المالكي رئيساً للحكومة ب الاستحقاق" عينه، وبالتالي فليس بالوسع توقع نهاية قريبة لداحس وغبراء العراقية - دولة القانون.

بخلاف صراع الديكة فأن المتضرر في هذا الصراع العبثى هو جمهور المتفرجين البالغ عددهم ٣٠ مليون نسمة الذين تتعطل مصالحهم وتُنتهك حقوقهم ويُعتدى على حرياتهم ويُتجاوز على دستورهم، أما الديكان المتصارعان فلا تُنتف منهما ريشة ولا تسيل من أي منهما قطرة دم.. يتمتعان بكامل الامتيازات ويحتفظان بتمام المغانم التي يحصلان عليها من أجل -كما هو مفترض- أن يحققا من خلال حكومتهما وبرلمانهما المشتركين مطالب ومطامح الناس الذين انتخبوهم في حياة حرة كريمة.

لتعلم قادة العراقية ودولة القانون إن صراعهما غير المنتج أصبح أضحوكة للعالمين، بل إن كل قادة القائمتين، المصرّحين منهم وغير المصرّحين، غدوا محل سخرية الثلاثين مليون عراقى، وأظن أن من الأكرم لهم والأنفع للثلاثين مليوناً أن يعملوا بمقدار نصف ما يصرّحون به ضد بعضهما البعض. وإذا كانت عادة الصراع قد استحكمت في نفوسهم، وتمكّن منهم الإدمان عليها كما هي حال المتفرجين على صراع الديكة أو مصارعة الثيران، فبوسعنا أن نقترح عليهم ما اقترحته الحكومة على المتظاهرين، بالذهاب إلى ملعب الشعب.. يمكنهم هناك أن ينتفوا ريش بعضهم بعضاً، كما الديكة، حسب القوة البدنية لكل منهما، بشرط أن يغادروا الملعب وقد كفُوا عن عادتهم السيئة: التصريحات، لكي يؤدوا واجبهم الذي يتقاضون عنه رواتبهم وامتيازاتهم، وهو خدمة الشعب، وإلا فليتركوا هذه المهمة لغيرهم وليبقوا هم في داحسهم وغبرائهم لقرنين أو ثلاثة.. ولكن في ملعب الشعب وليس خارجه، وفي الأوقات التي ليس فيها مباريات في كرة القدم، وعلَّى أن يدفعوا أيجار الملعب.. وأن يكوّن إيجارا منصفا وليس بأسعار متدنية للغاية كما هي حال إيجارات مقراتهم الحزبية.

□ بغداد/ المدى

يحاول السفير الأميركي وقائد القوات الأميركية في العراق إقناع إياد علاوي بعدم استغلال طلب رئيس الوزراء نوري المالكي بتمديد بقاء قوات بلادهما في العراق بعد العام الحالي، لإغراض سياسدةً.

الوجود الأميركي

يأتى ذلك في وقت أكدت القائمة العراقبة أن احتماع الكتل السياسية يوم غد الاثنين، سيكون حاسما في تحقيق الشراكة الوطنية أو انهيار العملية السياسية.

وأكد مصدر مطلع أن علاوي أبدى تأييده للتمديد للقوات لكنه أكد أن المالكي يجب أن يوضح المعوقات التي حالت دون تطور القوات العراقية لحد الأن.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن المصدر قوله إن "السفير الأميركي في العراق جيمس جيفري وقائد القوات الأميركية الجنرال لويد أوستن عقدا، مساء أمس الجمعة، اجتماعا مع زعيم القائمة العراقية إياد علاوي بمكتبه ببغداد، بطلب من رئيس الوزراء نوري المالكى لإقناعه بعدم استغلال طلب الأخير بتمديد إبقاء القوات الأميركية بعد العام ٢٠١١، لإغراض سياسية في مجلس النواب".

وأضاف المصدر الذّي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "رئيس الوزراء نوري المالكي أبدى استعداده لتوقيع اتفاقية جديدة مع الولايات المتحدة الأميركية لتمديد بقاء قواتها في العراق بسبب عدم جاهزية القوات العراقية على تسلم الملف الأمني في الوقت الحالي مشيرا إلى أن "المالكي يخشى أن تستغل القائمة العراقية وخاصة علاوي هذا التوجه في حال عرضه على مجلس النواب للانتقام

وتابع المصدر أن "زعيم القائمة العراقية أبدى للجانب الأميركي رغبته بتوقيع تلك الاتفاقية لكنه يصر على حضور رئيس الوزراء نوري المالكي إلى مجلس النواب لتوضيح أسباب عدم جاهزية القوات العراقية على تسلم الملف الأمني حتى الأن".

من جهتها، أكدت القائمة العراقية أن اجتماع الكتل السياسية يوم غد الاثنين، سيكون حاسما في تحقيق الشراكة الوطنية أو انهيار العملية السياسية، مشيرة إلى أن الفشل في التوصل إلى تنفيذ الشراكة وفق بنود اتفاق اربيل يعنى انهيار الثقة الكاملة بين القوى السياسية الكبيرة المؤثرة والحكومة، فيما دعت إلى عرض الاتفاق على البرلمان والشعب العراقي لكشف أهمية تنفيذه وخطورة

وقال مستشار القائمة العراقية هانى عاشور في بيان صدر عن مكتبه، أمس السَّنت، إن زمنا طويلا مضى على الحوارات بين القائمة العراقية ودولة القانون بمشاركة كتل سياسية أخرى دون التوصل إلى تطبيق بنود اتفاق أربيل لتعزيز الشراكة وزرع الثقة"، مؤكدا أن



اتفاق أربيل بالكامل سيعرض العملية

السياسية للخطر، ويعطى مؤشرا لعدم الثقة ما يصعب معه التوافق مستقبلا"، مشيرا إلى أن "اتفاقات أربيل واضحة وصريحة وتمت سرعاية رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وبموافقة وحضور قادة الكتل السياسية" ودعا عاشور إلى "عرض تلك الاتفاقات على

البرلمان والجمهور العراقي ليكتشف الشعب أهمية تنفيذها، وخطورة التنصل منها وإشاعة أجواء عدم الثقة، ما ينعكس على مستقبل العراق السياسي حين تكون العملية السياسية مجتزأة وفاقدة للثقة" وأشار مستشار العراقية إلى أن "اجتماع

يوم الاثنين بين الكتل السياسية للاتفاق على تنفيذ ما تبقى من اتفاق أربيل سيكون حاسما"، مؤكدا أن "التوافق والالتزام بالتنفيذ سيصب في مصلحة الشعب العراقي و تحقيق الشر اكة"

الدعوة بعدم تنفيذ بنود مبادرة بأرزاني، وأكد أن تسلم رئاسة مجلس السياسات الاستراتيجية العليا لاتشرفه من دون وجود مشاركة حقيقية.

وحذر عاشور من أن "التنصل والالتفاف على إقرار ما تبقى وعدم تنفيذه سيهدد ما بناه العراق من أسس ديمقراطية وسيدفع إلى انهيار الثقة والعملية السياسية، ويعيد العراق إلى خطاب الفردية والاستئثار بالسلطة وإلغاء دور الشبركاء وجمع العراقيين تحت راية البناء والنهوض والشراكة الوطنية"

> وكان رئيس القائمة العراقية إياد علاوي قد هدد عقب اجتماع مع قيادات القائمة وأعضائها بينهم رئيس البرلمان أسامة النجيفي، الجمعة، باتخاذ موقف شديد من العملية السياسية في حال عدم تنفيذ المحاور التسعة في اتفاقية رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، وأكد أن القائمة ستحدد سقفاً زمنياً لتطبيق بنود الاتفاقية.

وأتهم علاوي، الأربعاء الماضيي، حزب

وكشفت القائمة العراقية، الأربعاء الماضى، عن انتكاسة واضحة في اجتماعات الكتل السياسية الأخيرة بشأن تنفيذ بنود اتفاقية أربيل، واصفة تلك الاجتماعات بـ المخيبة للأمال"، فيما لفتت إلى وجود انحراف واضح عن مبادئ الديمقراطية واتجاه خطير للتفرد بالسلطة والقرار السياسي.

وأعلن رئيس كتلة العراقية في البرلمان سلمان الجميلي، الثلاثاء الماضى، أن الكتل السياسية أتفقت على تشكيل لجنة من ١٥ عضوا ممثلا عن تلك الكتل لمتابعة تنفيذ اتفاقات أربيل، فيما حذرت أن جميع الأطراف السياسية الآن على المحك بصدد تنفيذ الاتفاقات من عدمها، معتبرة أن من يعرقل تنفيذ هذه الاتفاقات فأنه سيعرقل بناء الدولة ويسهم بتهديمها وتفكيكها.

وأعلنت العراقية في الـ١٩ من أيار الحالي، عن الاتفاق مع دولة القانون على تفعيل اتفاقيات أربيل بما فيها المجلس الوطنى للسياسات الإستراتيجية، مرجحة إمكانية عدول زعيمها عن قراره بالتخلى عن رئاسة

المجلس الوطنى للسياسات العليا، فيما أكدت أن المجلس سيعرض قريباً على البرلمان للتصويت على رئيسه.

♦ تقول العراقية

إن اجتماع الكتل

سيكون حاسما في

تحقيق الشراكة

السياسية يوم

غدالاثنين،

الوطنية أو

السياسية،

انهيار العملية

وأن الفشل في

تنفيذ الشراكة

الثقة الكاملة بين

القوى السياسية

الكبيرة المؤثرة

التوصل إلى

يعنى انهيار

والحكومة

وكان التحالف الكردستاني قد كشف، في الـ١٧ من أيار الحالى، عن مبادرة كردية ثانية لحل الخلافات بين رئيس الوزراء نوري المالكي وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي حول المرشحين للوزارات الأمنية بناء على رغبة أميركية، مبينا أن المبادرة تتضمن تفعيل ما تبقى من بنود الأولى بشأن صلاحيات رئيس محلس السياسات، والجلوس إلى طاولة حوار لحل النقاط الخلافية بين المالكي وعلاوي بدلا من تبادل الرسائل. وطرح رئيس إقليم كردستان العراق مسعود

بارزانی، فی أیلول ۲۰۱۰، مبادرة تتعلق بحل الأزمة السياسية في العراق تتضمن تشكيل لجنة تضم بين ثمانية واثنى عشر من ممثلى الكتل السياسية لبدء محادثات لتشكيل التكومة الجديدة والعمل على حل الخلافات العالقة، وعقد احتماعات موسعة للقادة لحسم موضوع الرئاسات الثلاث.

قوى وشخصيات تحذر من انهيار العملية السياسية التيار الديمقراطى: لا حصيلة ملموسة من الـ • • ١ يوم

□ بغداد/ المدى

أكدت قوى وشخصيات التيار الديمقراطي أن مهلة الـ ١٠٠ يوم لن تخرج بتطور ملحوظ في أداء الحكومة لاستشراء الفساد واستعصاء الحلول السياسية بسبب الصراع على السلطة. وأعلنت اللحنة التنسيقية للقوى أن العملية السياسية في العراق مهددة بالانهيار ما لم يتخذ شركاء السلطة قرارات حاسمة على صعيد إنهاء تدهور

الحوار بينهم. وعقدت اللجنة التنسقية اجتماعا بحثت فيه موضوعة انسحاب القوات الأميركية، نهاية عام ٢٠١١ وفق الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية.

وقال بيان صدر عن الاجتماع، تلقت المدى نسخة منه أمس، إن الساحة السياسية تشهد ترددا من الأطراف الحكومية في إعلان موقف واضح بشأن عملية انسحاب تلك القوات من العراق، في الوقت الذي تحتل فيه هذه القضية أهمية خاصة ضمن إطار التلازم بين حرية الوطن وحرية المواطن معا وتقتضى موقفا عراقيا مسؤولا يحفظ السيادة الوطنية ويعزز أمن واستقرار

وقال البيان إن الجهات الحكومية تتحمل المسؤولية الأساسية في أي تلكؤ يحول دون الانسماب الكامل، وتؤكد قوى وشخصدات التيار الديمقراطي على الموقف الوطنى المستند إلى استعادة السيادة الكاملة وانجاز الاستقلال، وما يؤمن الحفاظ على المسار الديمقراطي.





الثنائية مع دول الجوار كافة علاقات متكافئة تقوم على أساس مبادئ حسن الجوار والمصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وعلى هذا الأساس فأن هذه المبادئ لا تسمح بضمان وحماية مصالح أي طرف من دول الجوار على حساب طرف آخر. وعليه فأن أي تصرف من دول الجوار يضر بالمصالح العراقية سيكون غير مقبول. واكد التيار الديمقراطي ضرورة

وفى ما يتعلق بمشروع ميناء مبارك

الكويتى، عبر التيار الديمقراطي عن

حرصه على أن تكون علاقات العراق

الحوار المسؤول والمباشر لمعالجة هذه القضية وبما يخدم مصالح البلدين الشقيقين، ولا يتعارض مع المبادئ التي تحكم علاقات حسن الجوار. ويستلزم هذا الحوار وحدة الخطاب السياسي الضارجى العراقى وعدم التفريط بحقوق شعبنا الذي لايرضى بالإملاءات السابقة واللاحقة ولايتحمل وزر تفريط النظام الدكتاتوري الشمولى السابق يحقوقه، كما لا يتحمل مسؤولية عدوان هذا النظام على الشعب العراقي وعلى شعوب دول الجوار معا.

وحمّل التيار الديمقراطي الحكومة العراقية مسؤولية ضمان وحماية ثروات وحقوق ومصالح شعبنا في المياه الإقليمية العراقية، واتهم الجانب الاميركي بالازدواجية في تعامله مع حق الشعب العراقي وحقوقه.

وتداول التيار الديمقراطي في شأن مهلة المئة يوم التى اشترطتها الحكومة العراقية على نفسها، ويرى أنه لم يتم اتخاذ إجراءات عملية جدية في

مدير التحرير التنفيذي مدير تحرير الملاحق

_ عامر القيسي ____ علي حسين _

هاتف: ۲۳۲۲۷۰ – ۲۳۲۲۳۲

الفاسدين، كما شهد الملف الأمنى تراجعاً محسبوسا، حيث تصاعدت عمليات الاغتيال بمسدسات كاتم الصوت، وازدادت العمليات الإرهابية بالعبوات اللاصقة والسيارات المفخخة، إلى جانب الاختراقات الأمنية الخطيرة، المتمثلة بحالات هروب أو تهريب قادة إرهابيين، أما في ملف توفير الخدمات فلم يتحقق تقدم ملموس.

وشدد التيار، بحسب البيان، على انه

التصيدي للفسياد وكشيف ومحاسبة

لا ينتظر ولا يتوقع حصيلة وتغييراً ملموسا أو حلولا فعّالة من هذه المهلة، في الوقت الذي لم يعد البلد، الذي عاني طويلا من الإهمال، يطيق استمرار الحال على ما هو عليه، كما لا يجد في واقع العلاقات المتشنجة بين القوى المتنفذة وعجزها عن إيجاد التوافقات والحلول المطلوبة للازمة السياسية المستحكمة، ما ينبئ بإمكانية اتخاذ الخطوات والإجسراءات النضرورية لإصلاح الأوضياع، كما يعى مخاطر استمرار حالة الاستعصاء الراهنة وانعكاساتها السلبية على الوضع الأمنى واستقرار الأوضياع ومعالجة مشاكل الجماهير الحياتية، ما يجعل من الانتخابات المبكرة أفضل الخيارات الديمقراطية الممكنة لمواجهة الأزمة وتمكين الشعب من الإدلاء برأيه وبيان خياراته بممثليه في ضوء التجربة الماضية، على ان يسبق

ذلك إصدار قانون ديمقراطي لتنظيم الحياة الحزبية وقانون جديد لتنظيم الانتخابات التشريعية العامة. وإعادة النظر في تركيبة وألية عمل المفوضية

دولة القانون ترى أن ملف الأمنية يزداد تعقيداً

التيار الصدري: وكالة الأمن الوطني أو الداخلية

طالب التيار الصدري بأحد منصبين أمنيين مخصصين للتحالف الوطنى، بحسب ما أعلنه قيادي في دولة القانون. يأتى ذلَّك في وقت لا تزال قضيَّة حُسم المناصب الثلاث؛ الدفاع والدَّاخلية وَّالأمن الوطني محل خلاف متواصل.

وأعلن القيادي في ائتلاف دولة القانون جواد البزوني أن التيار الصدري يطالب بإحدى المناصب الأمنية (الأمن الوطنى، أو وكالة وزارة الداخلية) ضمن الاتفاق السياسي لحسم مسألة مرشحي الوزارات الأمنية".

وقال البزونى للوكالة الإخبارية للأنباء أمس السبت إن الوزارات الأمنية ستبقى شائكة ومعقدة ما لم يتوفر توافق سياسى بين (ائتلاف دولة القانون، والقائمة العراقية، والتحالف الكردستاني) إضافة إلى ترضِية التيار الصدري، بالتوافق على مرشحي الأمنية،" كاشفا أن" التيار يطالب باحدى المناصب الأمنية (وزارة الأمن الوطني، أو وكيل وزارة الداخلية للشؤون الإدارية والمالية)، ويفضل الوكالة بدلا عن

وفي وقت سابق، اشترطت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري والمنضوية داخل التحالف الوطنى توفر شرطين مقابل التصويت على مرشحي للوزارات الأمنية.

وقالت النائبة عن كتلة الأحرار زينب الطائي إن لدى التيار الصدري شرطين للتصويت على مرشحى الوزارات الأمنية الثلاث (الدفاع، الداخلية، الأمن الوطني)، الأول: أن يكون المرشح مستقلا وليست لديه أية ميول لكتلة سياسية معينة. الثاني: أن يتوفر توافق جميع الكتل السياسية على مرشح

وأضافت النائبة عن الوطني: إن "مجلس النواب لم يطرح بشكل رسمى قائمة أسماء مرشحى الأمنية"، منوهة إلى أن مواقف الكتل ستتضح عند طرح الأسماء رسمياً. وتتباين آراء الكتل البرلمانية في شاأن إمكان عقد جلسة

المدير الفني

استثنائية لمجلس النواب خلال العطلة التشريعية الحالية لحسم ملفات عدة عالقة، في مقدمها ملف الوزارات الأمنية الشاغرة ومناقشة الانسحاب الأميركي من البلاد نهاية العام الجاري. وكان البرلمان أنهى الفصل التشريعي الأول الخميس الماضي بالتصويت على نواب رئيس الجمهورية الثلاثة (عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي وخضير الخزاعي) وبدأ عطلة تستمر شهراً واحداً، لكن رئيس البرلمان أسامة النجيفي رجح عقد جلسة استثنائية قريباً. وقال النائب عن "القائمة العراقية أركان زيباري إن "مسألة عقد جلسة استثنائية للبرلمان خلال الشهر الجاري أمر ممكن وستكون بدعوة من رئيس البرلمان بعد اتفاق الكتل على ضرورة عقدها، لكن مثل هذا القرار لم يتخد حتى اليوم". وأضاف أن "هناك ضرورة لاجتماع البرلمان مجدداً لحسم ملف الوزارات الأمنية خصوصاً، أن الأوضاع الاستثنائية في البلاد لا تسمح بمزيد من التأخير في تعيين وزراء الداخلية والدفاع والأمن الوطني، لكن لا جدوى من هذه

ولم تحسم كتلتا "التحالف الوطني" و "القائمة العراقية" تسمية مرشحى وزارات الداخلية والدفاع والأمن الوطنى منذ تشكيل الحكومة في تشرين الثاني الماضي. واستبعد زيباري أن يكون سفر النواب إلى الخارج في عطلة المجلس سببا في عرقلة عقد الجلسة المزمعة. وقال إن "غالبية النواب داخل البلاد، والعدد الموجود يكفى لعقد جلسة وتوفير النصاب القانوني، كما أن النواب المسافرين يمكنهم العودة قبل الموعد المحدد" وتوقع النائب عن "كتلة تحالف الوسط" محمد إقبال عقد

الجلسة إذا لم يكن هناك اتفاق أولي على الأسماء المرشحة".

الجلسة خلال الأسبوعين المقبلين، مشيرا إلى إن "الجلسة الاستثنائية مهمة للغاية في ظل وجود الكثير من الملفات التي تنتظر الحل". وأضاف أن "أهم ملفين بحاجة إلى حلول سريعةً هما تسمية مرشحي الوزارات الأمنية ومناقشة الانسحاب الأميركي من العراق"، مشيددا على "ضرورة حسم ملف الوزارات الأمنية خلال الأسبوع الحالي وإلا سيتم إرجاؤه إلى

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة

المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير _ فخري كريم ___

غادة العاملي ــ

بغداد. شارع أبو نواس كردستان. أربيل. شارع برايتي . – محلة ۱۰۲ – زقاق ۱۳ دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:۸۲۷۲ أو ۷۳٦٦ يناء ١٤١

هاتف: ٥٩٨٨٧١٧ . ٥٨٩٧٧٧

نزار عبدالستار ___ فاکس:۲۳۲۲۸۹

مدير التحرير الاداري

العلما المستقلة للانتخابات.

بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تلیفاکس: ۷۵۲٦۱۲ . ۷۲۲۱۷

مدير التحرير الثقافي سكرتير التحرير الفني

خالد خضير _ علاء المفرجي ___ ماجد الماجدي _ التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/

AL - MADA General Political Daily Issued by : Al – Mada **Establishment for Mass** Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون